



مجلة جامعة الزيتونة الدولية - مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية

<https://journal.ziu-university.net>

30/11/2022

العدد الثالث: ص.ص

ISSN: XXXXXXXX

Issue: N3

Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

التخطيط و انتاج المجال بالمراكز الحضرية الناشئة في منطقة تادلا المغربية

Planning and production of space in emerging urban centers in the Moroccan TADLA region

د. يوسف ايتخدجو

Dr. AITKHADJOU Youssef

جامعة السلطان مولاي سليمان /كلية الآداب والعلوم الإنسانية /بني ملال المغرب.

Sultan Moulay Sliman University /Faculty of Arts and Humanities/ Béni mellal-.Morocco

aitkhadjouyoussef@yahoo.fr

الملخص

تهدف هذه المقالة الى دراسة علاقة التخطيط بإنتاج المجال بالمراكز الحضرية الناشئة في منطقة تادلا، وسنحاول معالجة الموضوع من خلال الوقوف على مقومات الجماعات المحلية ودورها كفاعل محلي في التخطيط الحضري وسنحاول توضيح ذلك من خلال تقييم مستوى إنجازها لتوجهات تصاميم تهيئة هذه المراكز وبالتالي تقييم نوعية المجال المنتج. والغرض من هذه المعالجة هو الجواب على السؤال الاشكالي الاتي: إلى أي حد تتوفر الجماعات المحلية للمراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا على مقومات تمكنها من تنزيل توجهات تصاميم تهيئتها و انتاج مجال متماسك؟، وللجواب على هذا السؤال سننهج منهجية تجمع بين الأسلوب الميداني وغير الميداني في جمع المعطيات، وتبني منهج نسقي مقارنة في تحليل الموضوع. ويمكن عرض أهم النتائج المتوصل إليها فيما يأتي: أ- امكانيات الجماعات المحلية للمراكز المدروسة من الموارد المالية والبشرية، إضافة الى تقييد دورها في مجال التعمير من طرف المشرع (دور استشاري) يحد من قدرتها على تفعيل ما تتضمنه برامج وثائق التعمير؛ ب- إنجاز التجهيزات الجماعية المبرمجة في تصاميم تهيئة المراكز المدروسة يبقى ضعيفا وبالتالي انتاج مجال مفكك لا يلبي حاجيات السكان من التجهيزات الأساسية والخدمات وأماكن الترفيه والمساحات الخضراء مما جعل تقييم السكان لواقع تهيئة المراكز الحضرية الناشئة بالمنطقة تقييما سلبيا.

الكلمات المفاتيح: التخطيط الحضري- التهيئة- وثائق التعمير- الجماعات المحلية- المركز الحضري الناشئ- منطقة تادلا-

Abstract:

This article aims to study the relationship between the planning and the production of space in TADLA's emerging urban centers. It tries to address the issue through the examination of local communities (territorial authorities) potentialities and their role as the most important local actor in the urban planning. In order to clarify that, it should be necessary to evaluate the assessment of their achievement level of these center's planning design direction. Therefore, the assessment of the quality of the space produced. The purpose of this processing is to answer the following problematic question: To what extent do local communities (territorial authorities) in emerging urban centers of TADLA zone have the potentialities that enable their to applicate their preparation design direction, and to produce a coherent space? To answer this question, a methodology that combines between the field method and non-field method is adopted of data collection, and a comparative approach in the topic analysis. The most important obtained results can be presented as in the following: A) Both limited local communities' financial and human resources of the studied centers, moreover their role by legislator (advisory role) limit their capacity to

activate what is contained in the urbanism documents. B) The accomplishment of the programmed communal equipment in the preparation design of the studied centers remains week. Therefore, the production of a disassembled space which does not meet the population needs of the fundamental equipment, services, places of entertainment and green areas. This makes the population assessment be negative about the reality of the emerging centers preparation of this zone.

Keywords: Urban planning - Planning - Urbanism documents- Local authorities - Emerging urban center - The TADLA region

المقدمة

تؤكد التقارير الدولية والوطنية على ضرورة الاهتمام بالتجمعات الحضرية وشبه الحضرية، لذلك تزايد الاهتمام بالمدينة وطبيعة التحولات التي بدأت تعترها من قبيل تزايد الكثافات السكانية والشغل والبناء واستعمالات الأرض... وقد اتخذت تدخلات المخطط في هذا الصدد أشكالاً مختلفة كمشاريع اقتصادية أو خدمات اجتماعية أو ثقافية تهدف إلى تحقيق التنمية الحضرية.

وإذا كانت وثائق التعمير هي الأرضية القانونية للتخطيط الحضري، والأداة الأساسية لتنظيم استعمالات الأرض وتحديد الاختيارات الأساسية التي يجب أن يتطور على أساسها مجال معين، فإن هذه الوثائق يرتبط بها رهان إنتاج مجال مؤهل بالشكل الذي يوفر إطاراً لجودة الحياة، فهي الأداة التي يمكن بواسطتها ضبط التحولات السريعة التي تعرفها المجالات الحضرية، كنتيجة حتمية للتزايد الديموغرافي السريع واتساع رقعتها، وما تشهده من تنافسية بفعل تعدد المتدخلين والفاعلين، وتداخل الرهانات المتحركة في التدبير والتخطيط الحضريين.

ومن العروف أن الجماعات المحلية تحظى بدور هام في مجال التعمير والتخطيط الحضري، فعلاقة الجماعات المحلية بالتخطيط والتأهيل الترابي قائمة من خلال دورها في إنتاج المجالات الجماعية. فالحديث لا يستقيم عن التخطيط الحضري إلا إذا ربط بحكمة محلية جيدة. فربط موضوع الحكامة المحلية بالشأن المحلي... يحمل في طياته حمولة دلالية قوية تجعل من الحكامة المحلية مدخلاً أساسياً للتدبير الفعال للشأن المحلي، من خلال... التنفيذ الجيد للعمليات المكونة له (كريم الحرش. 2009. 14). لكن واقع حال الجماعات المحلية المغربية يفيد بأنها لا زالت حبيسة تسيير كلاسيكي يؤكد التوازن الكبير في العلاقة بين الإنسان والمجال كما هو شأن جماعات مراكزنا.

1-1- مشكلة الدراسة:

تعتبر ظاهرة التمدين ظاهرة مميزة للمجال المغربي خلال القرن العشرين، وارتبطت أساساً بتكبير علاقات التوازن والتكامل بين المدن والأرياف. والجدير بالذكر أن الإنتاج الحضري هذا يغيب عنه التخطيط الذكي والاستباقي لنيف من الزمن، وجعل المدينة في إطار سياسات لا تعدو أن تكون غير تسيير لما هو قائم ومحدودة الإيجابية. وقد أدى ذلك

إلى إنتاج مجال مفكك يتميز بضعف بنياته التحتية وانتشار السكن العشوائي والبناء غير المنظم.. ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي: إلى أي حد تتوفر الجماعات المحلية للمراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا على مقومات تمكنها من تنزيل توجيهات تصاميم تهيئتها وإنتاج مجال متماسك؟

2-1- فرضيات وأهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة علاقة التخطيط بإنتاج المجال بالمراكز الحضرية الناشئة في منطقة تادلا، وملامسة دور الجماعات المحلية في هذا الإنتاج باعتبارها فاعلا محليا في التخطيط الحضري، وللوصول إلى هذا الهدف نفترض الفرضيات الآتية:

- 1- تعتبر الجماعات المحلية فاعلا مهما في التخطيط الحضري لكن مقوماتها المادية والبشرية تحد من فعاليتها؛
- 2- ضعف إمكانيات الجماعات المحلية جعلها غير قادرة على تنزيل توجيهات تصاميم التهيئة وبالتالي إنتاج مجال غير متماسك وضعيف التجهيز؛

3-1- أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية العلمية للدراسة في محاولة الوقوف على أهمية مساهمة الجماعات المحلية في التخطيط الحضري وإنتاج المجال، وفتح نقاش حول الاكراهات التي تواجهها في هذا الصدد من خلال نموذج المراكز الحضرية الناشئة في منطقة تادلا، واستخلاص استنتاجات واقتراح حلول يمكن تعميمها على باقي مناطق المغرب التي تتقاطع معها في الخصوصيات.

4-1- منهجية الدراسة:

أ- منهجية التحليل:

ارتأينا مقارنة الموضوع اعتمادا على منهج تحليلي يجمع بين الاستقراء والاستدلال ننطلق فيه من دراسة الحالة الخاصة بالمراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا، والوصول إلى استنتاجات عامة يمكن تعميمها على بقية مناطق المغرب التي تشاركها نفس الخصوصيات.

ب- مصادر البيانات:

اعتمدنا أسلوبا ميدانيا و آخر غير ميداني في جمع المعطيات، قمنا فيهما بجمع بعض المعطيات الميدانية التي تهم الموضوع إضافة إلى التركيز على الأعمال والأدبيات الجغرافية بشقيها النظري والتطبيقي، علاوة على الدراسات المنجزة من قبل باحثين في تخصصات أخرى لامست الموضوع من قريب أو بعيد، وذلك قصد تحقيق شرط التداخل بين مختلف التخصصات، وتعميق رؤيتنا والإلمام بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى ذلك، قمنا بجمع المعطيات الإدارية والإحصائية المتعلقة بالموضوع. كما حاولنا ضبط الحدود النظرية والجغرافية للموضوع المدروس.

5-1- الإطار النظري: التخطيط الحضري، الجماعات المحلية، الإنتاج الحضري: مفاهيم مهيكلة للدراسة:

يؤطر هذه الدراسة ثلاثة مفاهيم رئيسية سنحاول البحث عن ماهيتهما عبر استعراض بعض التعاريف لتقريبها إلى ذهن القارئ:

- **الإنتاج الحضري:** يقصد بإنتاج المجال الحضري تلك الأشكال الكبرى التي ظهرت وشيدت فوق المدن، أي أشكال الإنتاج الحضري الموجودة في المدينة في علاقة دائمة بدينامية المجال الحضري وعلاقة بالفئات الاجتماعية والسوق العقارية (صالحة نجلي. 2021.82). وعليه فالإنتاج الحضري يشير إلى سيرورة اجتماعية تجعل النسيج الحضري يتحول مورفولوجيا حيث تظهر أشكال حضرية ناشئة، وهنا يبرز دور الفاعلين (القوى السياسية والاقتصادية) في تحويل الأرض. فالإنتاج الحضري إذن هو نتيجة القرارات التي اتخذها الفاعلون في المجال الحضري (Renaud Le Goix.2016.26).
- **التخطيط الحضري:** التخطيط الحضري أو تخطيط المدن ظهر مع تضخم المدن وتزايد أعدادها وعجز السلطات على مواجهة أزمات المدن. ويعني مجموعة من الدراسات والخطوات والمساطر القانونية والمالية التي تسمح للمؤسسات العمومية بالتدخل بهدف تطبيق الاختيارات المتبناة، فهو يعني تدخل الإدارة بأدوات منهجية ووثائق مرجعية لتنظيم المجال (عبد المجيد هلال. 2018.146)، أي توجيه للنمو الحضري بهدف إيجاد حلول لمشاكل المدينة كالسكن، وتوطين التجهيزات والمرافق العمومية، والشغل...
- **الجماعة المحلية:** حسب الفصل 135 من الدستور هي: الجماعات الترابية للمملكة هي الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات. الجماعات الترابية أشخاص اعتبارية، خاضعة للقانون العام، تسير شؤونها بكيفية ديمقراطية. تنتخب مجالس الجهات والجماعات بالاقتراع العام المباشر. تحدث كل جماعة ترابية أخرى بالقانون، ويمكن أن تحل عند الاقتضاء، محل جماعة ترابية أو أكثر، من تلك المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذا الفصل (دستور المملكة المغربية. 2011.40). وأكد المشرع على أهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووسع صلاحياتها منذ ظهور 30 شتنبر 1976. وفي مجال التعمير، أصبحت منذ ذلك الحين فاعلا رئيسا في إنتاج المجال، حيث منحت صلاحيات مهمة تتخذها بنفسها سواء على مستوى التخطيط العمراني وتنفيذ وثائق التعمير والتدبير عن طريق القيام بأعمال التجهيز وشرطة التعمير، أو على صعيد تدبير أزمة السكن غير اللائق والمساهمة في التنمية المحلية والجهوية (Nacer EL KADIRI.2017.45).

3- النتائج:

3-1- الجماعات المحلية فاعل رئيس في التخطيط الحضري، لكن بأي مقومات؟

3-1-1- الإطار القانوني: الجماعة المحلية بين الاستشارة والتدبير في ميدان التعمير:

إن التركيز على دور الجماعات المحلية في مسألة التخطيط والتأهيل الحضريين قد أصبح يحتل حيزا مهما في اهتمامات المسؤولين والمخططين والاقتصاديين والباحثين...، وعليه فلا يمكن إغفال دور الجماعات المحلية في هذا الصدد، إذ

لا يستقيم الحديث عن التخطيط إذا ربط بحكمة محلية جيدة. فربط موضوع الحكامة المحلية بالشأن المحلي... يحمل في طياته حمولة دلالية قوية تجعل من الحكامة المحلية مدخلا أساسيا للتدبير الفعال للشأن المحلي، من خلال ... التنفيذ الجيد للعمليات المكونة له (كريم الحرش.2009.14). لكن واقع حال الجماعات المحلية المغربية يفيد بأنها لا زالت حبيسة تسيير كلاسيكي يؤكد اللاتوازن الكبير في العلاقة بين الإنسان والمجال كما هو شأن جماعات مراكزنا.

والجدير بالذكر أن دور الجماعات الحضرية والقروية بالمغرب، إلى حدود 1976، كان مقتصرًا فقط على جانب التنظيم الإداري للقطاع الترابي الذي تعنى به، دون أي اهتمام بما هو تنموي (رشيد ل بكر.2001.20)، لكن مع التعديل الذي عرفه الميثاق الجماعي سنة 1976، بموجب ظهير 30 شتنبر، والذي أضاف على هذه الجماعات صيغة جديدة، اتخذت لامركزية القرار على مستوى سياسة التعمير والسكنى عدة مظاهر جمعت بين التداول والاستشارة والتدبير الإنجاز على امتداد سيرورة القرار. ومقارنة بظهير 1960 نجد أن ظهير 30 شتنبر 1976 منح للجماعات المحلية اختصاصات جديدة في هذا المجال من خلال الفصلين 22 و30 على مستوى التخطيط العمراني وتنفيذ وثائق التعمير والتدبير عن طريق القيام بأعمال التجهيز وشرطة التعمير، أو على صعيد تدبير أزمة السكن غير اللائق والمساهمة في التنمية المحلية والجهوية (Nacer EL KADIRI..2007.45). كما أخضع كلا من تصاميم التهيئة وكذا المقررات المتخذة من لدن المنتخبين في هذا المجال لكي تكون نافذة على مصادقة الإدارة المركزية، ويتعلق الأمر بالإشترارات والتفويطات والمعاملات أو المعاوضات المتعلقة بعقارات الملك الخاص، وأعمال تدبير الملك العمومي وكذلك الأنظمة العامة التي تهم شؤون طرق المواصلات والبناء (لبنى أشقيف.2010.42). بيد أن مسألة المصادقة هذه غالبًا ما كانت تستغرق وقتًا طويلاً مما كان يقلل من فعالية القرارات الجماعية خاصة في ميدان التعمير الذي يعرف تحولات دائمة، مما يفرض إعادة النظر في هذه التصاميم تبعًا بهذه التحولات الجديدة. إضافة إلى أن ميثاق 1976 أكد على مشاركة الجماعات المحلية في مشاريع إعداد التراب المحلي، من خلال إبداء رأيها وتقديم اقتراحاتها إلى الإدارة والسلطات المعنية فيما يخص إنجاز مشاريع متعلقة بالتراب المحلي كاختصاصات عامة. كما تسهم في مجال التخطيط الحضري على اعتبار أنها الأقرب إلى المشاكل المحلية وهذا ما يستشف من الفصل 30، وسيمنح الفصل 44 من نفس الظهير اختصاصات مهمة كقرارات منح رخص البناء والإذن بالسكنى وكذلك استدعاء ورئاسة لجنة البناء والطرق (أنظر الفصلين 30 و44 من ظهير 30 شتنبر 1976).

أما قانون 90-12 المتعلق بالتعمير، فقد منح للمجالس الجماعية صلاحيات ذات طابع استشاري، حيث يمكن لها الاهتمام بدراسة مشروع التصميم واقتراح التعديلات (عبد الرحمان البكريوي 2002.313)، وعموماً فدور الجماعات المحلية في هذا القانون يتجلى في: اتخاذ التدابير التحفظية والمساهمة في إعداد وثائق التعمير ووضع قرارات تخطيط الطرق العامة، وتقوم إجراءات الحماية على اتخاذ قرار إعلان دراسة مشروع تصميم التهيئة كإجراء تحفظي مع تجنب كل عرقلة تترتب عن سوء الانجاز... (راجع المادتين 21 و22 من القانون رقم 90-12 المتعلق بالتعمير). وتبقى أهم الصلاحيات الموكولة للمجالس الجماعية، في هذا القانون، هي: المساهمة في دراسة وإعداد وثائق التعمير، بحث أصبحت الإدارة المكلفة بالتعمير ملزمة بإشراك المجالس المعنية لإبداء رأيها ومناقشة المشاريع والتجهيزات التي ستقام فوق ترابها وبتمويل منها. كما أن استشارة المجالس الجماعية يعد إجراءً جوهرياً تتوقف عليه مسطرة المصادقة

على تصميم التهيئة، والمدة المحددة هي شهرين، ولذلك فالمجالس مدعوة للإسراع بدراسة المشروع والتعبير عن ملاحظاتها داخل ذلك الأجل لكي تؤخذ بعين الاعتبار عند الصياغة النهائية (لجنة اشقيف.2010. نفس المرجع السابق.45).

وتتسع مساهمة الجماعات المحلية على مستوى تنفيذ وثائق التعمير والتدبير والمراقبة، حيث يجيز قانون 90-12 لرئيس المجلس الجماعي المساهمة بشكل كبير في شرطة التعمير إلى جانب الوكالات الحضرية، وظهير 10 سبتمبر 1993 على وجه الخصوص في مجال الدراسة والتخطيط الحضري، وهنا تتداخل مهامها بشكل كبير مع المجالس الجماعية (لجنة اشقيف.2010. نفس المرجع السابق.45).

ومع صدور ظهير 3 أكتوبر 2002 المتعلق بتنفيذ القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي، شهدت الجماعات المحلية نقلة نوعية فيما يتعلق باختصاصها في مجال التعمير وإعداد التراب والسكنى، كما حمل إشكالات جديدة على مستوى التدبير المحلي. فإضافة إلى ما جاءت به المادة 135 من هذا الميثاق بالأدوار المنوطة بهذه الجماعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أفرد هذا الميثاق مادة خاصة لتبيان دورها في مجال التعمير وإعداد التراب وهي المادة 38 التي تؤكد على سهر المجلس الجماعي على احترام اختيارات وضوابط وثائق التعمير، والمصادقة على ضوابط البناء الجماعية، وإنجاز وتنفيذ البرامج المتعلقة بالسكن مع السهر على احترام الخصوصيات المحلية، إلى جانب انجاز التجهيزات وممارسة مهام الشرطة الإدارية من طرف رئيس المجلس الجماعي... (أنظر الميثاق الجماعي، قانون رقم 78.00 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5058 بتاريخ 2002/11/21).

وإذا كانت المواد 38 و39 و50 من هذا الظهير قد سمحت بتجاوز الوضعية السابقة المتمسكة بعدم وضوح القوانين والدور الهامشي للجماعات المحلية في ميدان التعمير واعداد التراب، إلا أنه، وعلى غرار الميثاق السابق ظلت الجماعات المحلية تعاني من عدة مشاكل تعوق أي مشاركة فعالة لها في مجال التعمير خاصة فيما يتعلق بإشكالية الوصاية القوية التي لا زالت تطبق على قرارات رئيس المجلس الجماعي، الشيء الذي أكدته الفقرة الأولى من المادة 79 من ميثاق 2002 التي تفيد بأن: القرارات التنظيمية التي يتخذها رئيس المجلس الجماعي عملاً بالمادتين 47-البند 2- والمادة 50، يجب، لتكون قابلة للتنفيذ، أن تحمل تأشيرة وزير الداخلية أو من يفوض إليه ذلك بالنسبة للجماعات الحضرية الوالي أو العامل بالنسبة للجماعات القروية... (المادة 79 ظهير 3 أكتوبر 2002 المتعلق بتنفيذ القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي)، الشيء الذي يجعل دور الجماعة في هذا الصدد مرهونا بسلطات الوصاية.

وعليه، فما يمكن استخلاصه من هذه القراءة المقترضة هو أن واقع الجماعات المحلية بالمغرب يخالف بشكل كبير ما كان منتظرا منها، حيث انحصر دورها فقط في دور استشاري ثانوي خصوصا في ما يتعلق بإنجاز وثائق التعمير، فالاختصاص الذي يتناول مشاريع مخططات التهيئة العمرانية لا يعدو أن يكون غير عملية تقتصر على إبداء الرأي، إذ أن العمليات المهمة في إعداد وثائق التعمير كالتحضير والدراسة تقوم بها المؤسسات المختصة. وهذا الدور الهامشي يعود أساسا: إلى افتقار الجماعات إلى الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لإنجاز تصاميم التهيئة من جهة، ووصاية الدولة شبه المطلقة فيما يخص إنجاز التصاميم على مستوى أعلى كإعداد تصاميم التنمية والتهيئة الجهوية وكذا التصميم

الوطني لإعداد التراب الذي يبقى دور هذه الجماعات في إعداده منعما لأن التخطيط والدراسات المتعلقة به تتم على المستوى المركزي من جهة أخرى. وعلى الرغم من تزايد صلاحيات الجماعات المحلية في ميدان التعمير وإعداد المجال، فإن استمرار دور الإدارة القوي يطرح مسألة السلطة التي تكون وراء عمليات التنظير واتخاذ القرار، وبالتالي تمتد هذه المسألة على مصير المدن والمراكز الحضرية. ويدفعنا ذلك إلى التساؤل عن قدرة هذه الجماعات على ممارسة هذه الصلاحيات من خلال مؤهلاتها البشرية ومواردها المالية ومستوى التجهيز. وصولاً إلى تقييم وثائق التعمير ومعرفة ردود فعل السكان اتجاه هذه الوثائق على اعتبار أنهم يشكلون هدف أي تخطيط وغايته.

3-1-2- الموظف الجماعي: ضعف التكوين وقصور في التأطير:

منذ دخول الميثاق الجماعي لسنة 1976 اهتمت الجماعات المحلية بالزيادة في أعداد موظفيها، و يستقر عدد الموظفين الممارسين حالياً بالجماعات الست المدروسة في 255 موظفاً (أستثنى من هذا المجموع العمال الذين يشتغلون في إطار الإنعاش الوطني بشكل موسمي لعدم وضوح وضعيتهم الإدارية)، ويتوزعون بشكل متفاوت حسب الجماعات إذ يقارب عدد الموظفين 50 في جماعات البرادية وأفورار وأولاد مبراط وواويزغت في حين ينخفض إلى 27 موظفاً بجماعة دار ولد زيدوح 25 بأولاد زمام (الجماعات المحلية. 2017). ولعل مرد هذا الضعف إلى كون هذه الجماعات غير قادرة على تجديد مواردها البشرية بسبب الصعوبات المالية من جهة، وتعد مسطرة التوظيف من جهة ثانية، مما جعل بعض المناصب شاغرة قدرت ب 21 منصبا بجماعة دار ولد زيدوح على سبيل المثال.

وقد انعكس ضعف عدد الموظفين الجماعيين سلباً على مستوى التأطير الإداري في الجماعات الست، حيث لا يتجاوز فيها معدل التأطير موظف واحد لأكثر من 632 مواطن سنة 2017، وهو معدل إيجابي مقارنة مع معدل التأطير الوطني بالجماعات القروية، والبالغ موظف واحد لكل 954 مواطن، وبينما تتجاوز نسبة التأطير بالبلديات 216 مواطن بكل موظف (محمد أيت المالكى. 1993. 103).

الجدول رقم (01): معدلات التأطير الإداري خلال سنة 2017

الجماعة	عدد المواطنين لكل موظف	الجماعة	عدد المواطنين لكل موظف
البرادية	867.52	أولاد مبارك	373.09
دار ولد زيدوح	1154.44	واويزغت	303.54
أفورار	395.62	أولاد زمام	1346.08
المعدل العام	632.2		

المصدر: الجماعات المحلية-2017

ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه التباين الكبير في مستويات التأطير الإداري بين الجامعات، إذ ينحصر ما بين 300 و400 ساكن لكل موظف جماعي بكل من واويزغت وأولاد مبارك وأفورار، ويصل إلى أكثر من 867 ساكن بجامعة البرادية ويتجاوز 1154 ساكن بدار ولد زيدوح و1346 ساكن لكل موظف جماعي بأولاد زمام.

ومن المرتقب أن يتراجع أكثر معدل التأطير خصوصا مع تزايد وثيرة النمو الديموغرافي وتراجع وثيرة التوظيف. ولا ريب أن هذه الوضعية ستنعكس سلبا على طبيعة الخدمات المقدمة وعلى جودة التدبير المحلي، خاصة إذا علمنا أن غالبية موظفي الجامعات المدروسة ذوي مستوى تعليمي ثانوي، فمثلا تمثل الفئة من الموظفين التي بلغت التعليم الثانوي حوالي 50% من مجموع موظفي جامعة واويزغت، تليها ذات التعليم الابتدائي بنسبة 19%، تم الفئة التي بلغت التعليم العالي بنسبة 15%، والتعليم الإعدادي حوالي 10%، ولا تزال الأمية حاضرة وسط الأعوان التقنيين بالجماعة بنسبة 6%. وإضافة إلى ذلك فبنية التركيب الإداري للموظفين الجماعيين غير متوازنة مما يتسبب في ضعف فعالية الجامعات في تدبير وتخطيط مجالاتها.

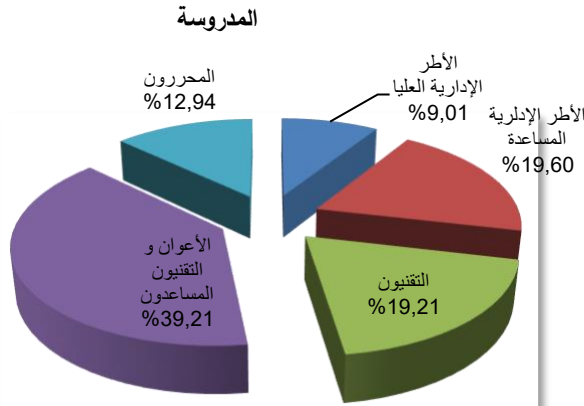
وإلى جانب ضعف التأطير الإداري بجامعات المراكز المدروسة، يلاحظ أيضا ضعف كفاءة الأطر الإدارية، إذ لا تشكل الأطر الإدارية والتقنية سوى نسبة ضعيفة. ويتكون معظم مستخدمي جامعات المراكز المدروسة من الأعوان والتقنيين المساعدين، ويشكلون حوالي 2/5 من مجموع الموظفين الجماعيين بالجامعات الستة، وتشكل الأطر التقنية والأطر الإدارية المساعدة مجتمعة 2/5، والمحرفون 12.94%، بينما لا تمثل الأطر الإدارية العليا سوى 9.01% (الشكل رقم: 01).

ولا يتجاوز عدد الأطر العليا إثنين في جماعة أولاد زمام، وثلاثة أطر في جماعتي أفورار والبرادية، وخمسة أطر في بقية الجامعات، ولا تعد قلة الأطر العليا في هذه

الجامعات استثناء، بل سمة مميزة لجميع الجامعات الترابية المغربية، حيث لا يشكل معدل الأطر العليا إلا 5.19% من مجموع الموظفين الجماعيين. ولعل ضعف حصة الجامعات المحلية من الأطر العليا يعود إلى عدم قدرة مالية الجامعات على تحمل توظيف عدد كبير من هذه الفئة من الموظفين، كما أن بعض الأطر العليا (كالمهندسين والأطباء...) لا يقبلون على التوظيف بالجامعات المحلية بسبب التخوف من نظام الأجور والتوظيف بالجامعات المحلية.

وتتجاوز فئة الأطر الإدارية المساعدة والتقنية داخل بنية الموظفين الجماعيين بالجامعات الستة نظيرتها في مجموع الجامعات المغربية (14.5%)، وترتفع لتشكّل 58.48% من مجموع موظفي جماعة أولاد مبارك، وحوالي 48%

الشكل رقم (01) : بنية الموظفين الجماعيين بجامعات المراكز



المصدر: الجامعات المحلية - 2017

بجماعتي دار ولد زيدوح وأولاد زمام، و41.66% بجماعة البرادية، و31.25% بجماعة واويزغت، وتنخفض إلى 24.07% بجماعة أفورار.

وإذا كانت الموارد البشرية أحد الركائز الأساسية لتنزيل أي مخطط، فإن وضعية جماعات المراكز المدروسة، في هذا الصدد، تستدعي تبيين هذه الموارد وتأهيلها، بالنظر إلى التحولات المجالية السريعة التي تعرفها، فالعنصر البشري المؤهل أصبح يشكل أحد المحددات الأساسية لأي تنمية منشودة.

3-1-3- مالية الجماعات المدروسة: تفاوت الإمكانيات المالية المتاحة:

تشكل الموارد المالية أداة أساسية تتحرك بواسطتها الجماعات المحلية، كما أن أي تدخل جماعي يعتمد على الاستثمار الذي يرتكز على توفر الرأسمال في شكله المادي والبشري، وحتى يتسنى لها أن تلعب دورا فاعلا في تنزيل توجهات التصاميم و الرفع من مؤشرات التنمية، كان لزاما أن تتوفر على الموارد المالية الكافية التي تسمح لها بالاستثمار في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية؛ فتهيئة التجمعات مكلفة جدا وتتطلب ميزانيات كبيرة وتزداد كلما كانت التجمعات كبيرة وأهلة بالسكان، فمشكل تمويل البنية التحتية والفوقية الحضرية أصبح من المشاكل الأساسية على صعيد تمويل التجهيزات الجماعية بشكل عام، ومن التوجهات الأساسية للمقرر أو متخذي القرار هو البحث عن مستويات أفضل أي البحث عن مصادر تمويلية تمد المشروع بموارد مالية أفضل (Armand Colin 1970.103).

وتتوزع ميزانية الجماعات المحلية على جزئين: ويخصص الجزء الأول للتسيير سواء فيما يتعلق بالمداخيل أو النفقات، ويخصص الجزء الثاني للتجهيز، ويشمل كل العمليات الاستثمارية من تجهيز ومشاريع. ويتضح أن هناك تفاوتاً في الإمكانيات المالية لجماعات المراكز المدروسة مما يدل على أن التقسيم الترابي للجماعات المحلية، الذي عرفته بلادنا، لم يأخذ بعين الاعتبار التوازن في الموارد المالية بين الجماعات. وعلى العموم فالموارد المالية لجماعات المراكز الحضرية الناشئة المدروسة غير كافية، ويتجلى ذلك من خلال النقاط الآتية:

أ- **ضعف حجم المداخيل:** ولا يسمح ذلك للجماعات بإنجاز برامج التصاميم وتغطية حاجيات الساكنة، على الرغم من الارتفاع النسبي للمداخيل في بعض الجماعات، فعلى سبيل المثال انتقلت قيمة المداخيل المقبوضة بالجماعة القروية للبرادية من 9367370.41 درهم سنة 2010 إلى 11038835.63 درهم سنة 2012، وانتقلت من 17451912.83 درهم سنة 2010 إلى 26201874.73 درهم سنة 2017 بالجماعة القروية أولاد زمام

ب- **ضعف حصة الفرد من مداخيل الجماعات:** يتضح انطلاقاً من الجدول أن جماعة أفورار تحتل الصدارة من حيث نصيب الفرد من المداخيل المالية للجماعة، حيث سجلت معدلاً قياسياً يقدر بحوالي 6779.57 لكل فرد مقارنة بنصيب الفرد من المداخيل الجماعية بالمغرب القروي والتي لا تتجاوز 337 درهماً. وتأتي كل من جماعتي دار ولد زيدوح وأولاد زمام في المرتبة الثانية، ويتجاوز معدل حصة الفرد من المداخيل بها نظيره بالمغرب القوي بحوالي الضعفين. وتقارب هذه الحصة مثلتها بالمغرب القروي في جماعتي أولاد مبارك وواويزغت (353.19 درهماً و345.33 درهماً على التوالي). بينما لا تتجاوز 271.35 درهم بجماعة البرادية.

ج- التحملات والمصاريف: ارتفاع ميزانية التسيير وضعف ميزانية التجهيز: تتكون ميزانية الجماعات من نوعين من المصاريف، كما حددها ظهير 18 فبراير 2009 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية ومجموعاتها، وهي المصاريف المرتبط بالتسيير وتدخل ضمن الجزء الأول من الميزانية، ومصاريف التجهيز، وتشمل جميع الموارد المرصدة للتجهيز والاستعمال الذي خصصت لأجله، وتدخل ضمن الجزء الثاني من الميزانية:

• ميزانية التسيير:

تحمل الجماعات المحلية مصاريف تسييرها والمتعلقة بأجور الموظفين وتعويضاتهم، إلى جانب النفقات التي تتطلبها أدوات ولوازم المكتب والصيانة ومتطلبات تسيير مختلف مصالحها، وتتميز معظم الجماعات بهيمنة نفقات الموظفين، والمبالغة في المصاريف الموجهة إلى باقي مصاريف التسيير بالشكل الذي يصعب معه مراقبتها.

وكما هو الشأن بالنسبة لمعظم الجماعات القروية بالمغرب، تشكل مصاريف وتعويضات الموظفين، بجماعات المراكز المدروسة، نسبة مهمة من مصاريف ميزانية التسيير، ففي جماعة دار ولد زيدوح شكلت مصاريف الموظفين حوالي 22.92% من ميزانية التسيير سنة 2017، وقاربت 30% بجماعة البرادية سنة 2012، وتزداد أكثر نفقات الموظفين بجماعتي أولاد مبارك وأفورار حيث شكلت 62.70% و 38.92% من مصاريف التسيير بالجماعتين على التوالي.

ورغم التراجع النسبي الذي عرفته مؤخرا في معظم الجماعات المدروسة، حيث انتقلت مثلا لتشكل 38.55% بعدما كانت تشكل 49.42% سنة 2011 بجماعة أفورار، وانتقلت في جماعة البرادية من 31.54% إلى 29.43% خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2012...، إلا أنها لا زالت تشكل ضغطا على ميزانية التسيير مما يدفعها في كثير من الأحيان إلى الاعتماد على مساعدات الدولة وخاصة شق الضريبة على القيمة المضافة مما يحد من استقلاليتها في تدبير شؤونها المحلية.

• ميزانية التجهيز:

إذا كان ظهير 03 أكتوبر 2002 قد منح للجماعات المحلية صلاحيات فيما يخص التعمير واعداد التراب (المادة 38) واختيار المرافق والتجهيزات العمومية الإدارية والثقافية... المحلية (المواد 39 و40 و41) التي تراها مناسبة للسكان وتشبيدها، فإن مواردها المالية المحصلة لا تسمح لها بمزاولة هذا الاختصاص. فقياس معدل المجهود التجهيزي (نقصد المجهود التجهيزي خارج مصاريف التجهيز على مجموع المصاريف مضروب في 100) لجماعات المراكز المدروسة أبان أن الاعتمادات المخصصة للتجهيز ضعيفة في معظم الجماعات، فالمعدل التجهيزي لا يتجاوز 7.16% بجماعة أولاد مبارك و8.22% بجماعة واويزغت. في حين يتجاوز معدل مصاريف التجهيز 1/3 مجموع المصاريف بجماعة أفورار (36.09%)، ويرتفع إلى حوالي 50.53% بجماعة البرادية. وينحصر مجهود هذه الجماعات التجهيزي في تهيئة بعض الطرق الحضرية والمسالك والممرات، وبعض البنايات، والتشجير أو المساهمة ماليا في بعض الدراسات. ويمكن تفسير ضعف الميزانية المخصصة للتجهيز، والتي يتم تمويلها عادة بواسطة فائض الميزانية، وإمدادات الدولة

من خلال صندوق تنمية الجماعات المحلية، والقروض التي يمنحها صندوق التجهيز الجماعي ...، بقلة المداخل الجماعية كما هو الحال في معظم الجماعات القروية المغربية.

إن ضعف الموارد المالية المخصصة للتجهيزات الجماعية ينعكس نسبيا على مستوى التجهيز الجماعي، ويجعل كثيرا من الجماعات تلجأ إلى إمدادات مؤسسات الدولة مما يجعلها أكثر ارتباطا بالمركز ويعرقل استقلاليتها المالية. ومن جهة ثانية من شأن ضعف الموارد المالية المخصصة للتجهيز أن يجعل إنجاز التجهيزات المبرمجة في وثائق التعمير ضربا من المستحيل، كما أن الخصائص الكبيرة في التجهيزات الجماعية أن يجعل عمل الجماعات في ميدان التجهيز انتقائيا، وخاضعا للمزاجية، بالشكل الذي لا يهتم فيه إلا قطاعات وأماكن معينة.

3-2- التزام ضعيف ببرمجة تصاميم التهيئة أنتج مجالا مفككا وضعيف التجهيز:

إن محاولة تقييم نسبة إنجاز ما تضمنته تصاميم التهيئة المخصصة للمراكز الحضرية المدروسة، أبانت أن وثيرة الإنجاز متباطئة جدا، إذ لم تعرف سوى إنجاز 85 مشروعا من أصل 723 مشروعا مبرمجا في تصاميم التهيئة (أي بنسبة 11.76%). وتتفاوت نسبة الإنجاز من مركز إلى آخر، حيث وصلت إلى 26.56% بمركز البرادية وهي أعلى نسبة، في الوقت الذي لا تتجاوز 2.70% بمركز أولاد

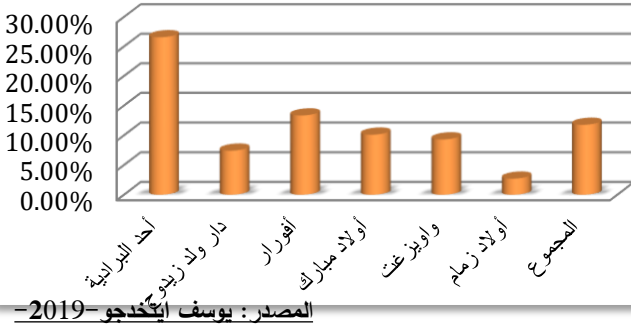
زمام كما بين ذلك الشكل رقم 30. وإضافة إلى الضعف العام الذي طبع إنجاز التجهيزات المسطرة في تصاميم التهيئة بالمراكز الحضرية الناشئة المدروسة، تعرف أيضا تباينا واضحا على مستوى نوع التجهيز وطبيعته كما يبين ذلك الشكل رقم: 02.

ويتضح أن مواقف السيارات والطرق تحتل المكانة الأولى من حيث التجهيزات المشيدة بنسبة 18.42% و16.37% على التوالي، وفي المقابل لم يتم تشييد أية بناية صحية أو رياضية أو ساحة عمومية. وقد

عرفت المراكز الحضرية الناشئة الستة بناء مؤسستين تعليميتين من أصل 18 مؤسسة مبرمجة، و8 تجهيزات عمومية من أصل 62، وهي وثيرة ضعيفة رغم أن التجهيزات العمومية تضم بنايات مختلفة إدارية واجتماعية وثقافية تابعة لوزارات مختلفة.

وتختلف وثيرة التشييد حسب نوع التجهيز من مركز إلى آخر، ففي مركز البرادية تم تشييد حوالي 51.92% من مجموع الطرق والأزقة المبرمجة وموقفين للسيارات ومؤسسة مدرسية واحدة ومساحتين خضרותين على شكل نقط دوارة rond-point على الشارع الرئيسي. أما مركز دار ولد زيدوح فتم تشييد 10 تجهيزات من أصل 135 تجهيزا مبرمجا، عبارة عن ثلاثة تجهيزات عمومية وثلاثة طرق وموقفين للسيارات ومساحة خضراء واحدة وسوق أسبوعي واحد.

الشكل رقم (02): نسبة تنفيذ تصاميم تهيئة المراكز المدروسة



ويصل عدد الطرق والأزقة المنجزة بمركز أفورار إلى 12، وثلاثة مواقف للسيارات ومرفق عمومي واحد. في حين لا يتجاوز عدد الطرق المنجزة في مركز أولاد مبارك أربعة طرق وأربعة مواقف سيارات، إضافة إلى ثانوية واحدة ومرفق عمومي واحد. وبالنسبة لمركز واويزغت شيدت سبعة طرق وثلاثة مواقف سيارات ومرفق عمومي واحد ومساحة خضراء واحدة على شكل "نقط دوار" rond-point على الشارع الرئيسي. أما بمركز أولاد زمام فلم يتم إنجاز سوى ثلاثة طرق من أصل 111 تجهيزا مبرمجا.

وتعود الأهمية النسبية في إنجاز الطرق وملحقاتها إلى تداخل برمجة تصاميم التهيئة مع دراسات ومشاريع أخرى كبرامج التأهيل الحضري للمراكز، الذي تقدم فيها وزارة الداخلية الدعم المالي والتقني للجماعات الترابية، والتي غالبا ما تركز على تقوية بنية الطرق وتبليط الأزقة والترصيف...، أو إنجاز بعضها في إطار مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كما هو الشأن في مركز واويزغت. وإضافة إلى التجهيزات ومختلف المرافق المبرمجة في التصاميم، يبقى البناء وإنشاء التجزئات السكنية أهم شيء تفصل فيه هذه الوثائق، رغم أن الواقع يسير عكس ما تتضمنه تصاميم التهيئة في هذا الصدد. فأول تحد يواجهها هو تزايد المجال المبني في المراكز الحضرية بوثيرة مرتفعة لم تستطع لا الوثائق السارية المفعول ولا المنتهية الصلاحية مسايرتها وضبطها.

يظهر إذن، أن إنجاز التجهيزات الجماعية المبرمجة في تصاميم التهيئة الخاصة بالمراكز الحضرية الناشئة المدروسة ضعيف بالمقارنة مع تزايدها الديموغرافي المطرد، مع العلم أن ضعف إنجاز التجهيزات المبرمجة في وثائق التعمير خاصة تميز جميع الوحدات الترابية الوطنية، وعموما يبقى بناء التجهيزات المسطرة في تصاميم التهيئة في المراكز التي تعرف ركودا مجاليا كمركز أولاد زمام.

ولا يعود عدم الالتزام بمقتضيات تصاميم التهيئة إلى الدينامية المجالية فقط، بل تتعدى ذلك إلى عدم وملاءمتها للخصوصيات المحلية، واتصافها بالجمود، بالشكل الذي تكاد تكون فيه متشابهة، مقابل مجالات متحولة باستمرار، إضافة إلى تعدد المتدخلين وعدم التزام مختلف الفقاء. ويبقى عدم تمتع هذه الوثائق بالصبغة الإلزامية أهم عامل يشجع على تجاوز مقتضياتها وهو ما لمسناه في التعامل مع تصاميم التهيئة بالمراكز. فإذا أخذنا تصميم تهيئة مركز دار ولد زيدوح، على سبيل المثال، نجد أن بعض التجهيزات قد أقيمت في أماكن لم تكن مخصصة لها في تصاميم التهيئة كمقر الجماعة الذي لم ينجز في المكان المخصص له والذي يشكل حاليا جزء من تجزئة الفلاح، والسوق الأسبوعي الذي تم إنشاؤه خارج مدار التهيئة في حين تم الاحتفاظ بمكانه كملاعب رياضي. وفي أحيان كثيرة يتم إنجاز تجهيزات أخرى غير مبرمجة أصلا في التصاميم كدار الولادة بمركز أولاد زمام ومركز الأنكولوجيا الجهوي بمركز أولاد مبارك....

إن عدم القدرة على تنزيل توجيهات وضوابط تصاميم تهيئة المراكز الحضرية الناشئة المدروسة أنتج مجالا مفككا من المرتقب أن تتعدى وضعيته مستقبلا ما لم يتم استحضار اكرهات التنزيل هذه في أي عمل مستقبلي. ويتجلى ذلك من خلال مؤشرين هما: ضعف مستوى التجهيز بسبب ارتفاع تكاليفه، من جهة، فالميزانيات المخصصة لهذا الغرض غالبا ما تكون دون المستوى المطلوب، مما يجعل إنجاز الأشغال يتم بشكل جزئي وبطيء جدا، ومن جهة أخرى خاصية بنية السكن التي تتميز بالهشاشة والعشوائية، حيث عرفت كل المراكز انتشارا للسكن غير القانوني، والذي تزايدت

وثيرته مع أحداث ما سمي "بالربيع العربي"، حيث بنيت دواوير كاملة تفتقر للشروط القانونية والتقنية للبناء، كما هو الشأن بدوار سكومة بأولاد زمام ودوار النوايل بدار ولد زيدوح.

4- الخلاصة والمناقشة:

بناء على التصورات المعلن عليها في المقدمة يمكن تأكيد أن الجماعات المحلية فاعل رئيس في التخطيط الحضري، لكن دورها في ميدان التعمير يكاد يقتصر على الاستشارة وبعض المهام شديدة الارتباط بوحاية الداخلية والمصالح المركزية والجهوية المختصة في المجال. وهكذا فإن المشرع قيد فعالية الجماعات المحلية في ميدان التعمير، ويزيد من ضعف هذه الفعالية محدودية مواردها المالية والبشرية مما يحد من قدرتها على تفعيل ما تتضمنه توجهات التهيئة التي تتضمنها وثائق التعمير، ويتضح ذلك من خلال ضعف انجاز التجهيزات الجماعية المبرمجة في تصاميم تهيئة المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا وبالتالي انتاج مجال ضعيف التجهيز وغير متماسك لا يلبي حاجيات السكان من السكن اللائق والتجهيزات الأساسية والخدمات وأماكن الترفيه والمساحات الخضراء...

إن عدم تلبية حاجيات السكان يجعل تقييمهم لواقع التهيئة بالمنطقة سلبيا مما قد يدفع كثيرا منهم إلى ربط علاقات مع مدن ومراكز أخرى أكثر جاذبية، أو التفكير في مغادرة هذه المراكز إلى مناطق تقدم امتيازات أفضل كلما سمحت لهم الفرصة وهنا لن يتجاوز دور المراكز الحضرية الناشئة بالمنطقة كونها موصيلات هجرية؛ ولا يمكن تجاوز هذه الوضعية في نظرنا إلا باعتماد تعمير استشرافي مستقبلي قادر على التنبؤ بالمشاكل التي تطرحها المراكز الحضرية الناشئة ومحاولة استباقها، خاصة أنها تشكل أنوية لمدن مستقبلية قد تعيد إنتاج نفس "النموذج الوطني المتأزم" (ي. ايتخدجو. ع.غ. الدباغي. 2021. 153)، إضافة إلى تبسيط المساطر القانونية وتوفير رصيد عقاري يخصص للاستثمارات المتنوعة في ميدان التعمير، واعتماد المرونة في التخطيط الحضري وعدم المبالغة في التفاؤل وبرمجة مشاريع تراعي قدرة الجماعات المحلية على التدخل بمشاركة المتدخلين في ميدان التعمير...

✓ لائحة الببليوغرافيا:

✓ المراجع العربية:

- ايتخدجو يوسف والدباغي عبد الغني. 2021. التخطيط الحضري بالمغرب: الواقع و الرهانات نموذج المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية. مج.5. ع.6. ص.ص. 134-154.
- ايتخدجو يوسف، 2019. المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا: التهيئة بين إشكالية التمدن والترريف. أطروحة لنيل الدكتوراه كلية الآداب والعلوم الانسانية. جامعة السلطان مولاي سليمان. بني ملال. المغرب
- الحرش كريم. 2009. الحكامة المحلية بالمغرب" سلسلة الامركزية و الإدارة المحلية 2. الرباط،
- لبكر رشيد. 2001. اعداد التراب الوطني ورهان التنمية الجهوية. أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام. جامعة الحسن الثاني. الدار البيضاء.

- أشقيف لبنى. 2010. سياسة التعمير و السكنى: دراسة لسيرورة القرار بين المركزي و المحلي -جهة تانسيفت الحوز نموذجاً، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية، مراكش.
- البكريوي عبد الرحمان. 2002. تعدد المتدخلين في ميدان التعمير وانعكاساته على التدبير والتخطيط العمراني. العمران في الوطن العربي بين التخطيط و التشريع و الإدارة، منشورات المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، الرباط.
- ظهير شريف 1-59-315 بتاريخ 23 يونيو 1960 المتعلق بتنظيم المجالس الجماعية الجريدة الرسمية عدد 2487 بتاريخ 24 يونيو 1960.
- ظهير 30 شتنبر 1976 بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي.
- قانون رقم 12-90 المتعلق بالتعمير الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 31.92.1 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992)
- ظهير شريف رقم 1-02-297 صادر في 25 من رجب 1423 (213 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 00-78 المتعلق بالميثاق الجماعي

➤ المراجع الأجنبية:

- Renaud Le Goix.2016. Sur le front de la métropole une géographie suburbaine de Los Angeles. Éditions de la Sorbonne. Paris. Collection : Territoires en mouvements.
- Nacer EL KADIRI.2007. Genèse et développement de l'approche territoriale au Maroc. In Elément d'analyse sur le développement territorial, sous la direction de : Jean LAPESE et d'autre, L'HARMATTAN, Paris.
- Armand Colin.1970.Plan et prospectives –commissariat général du plan ». TOM 1 : les villes, l'urbanisation.



مجلة جامعة الزيتونة الدولية - مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية

<https://journal.ziu-university.net>

30/11/2022

العدد الثالث: ص.ص

ISSN: XXXXXXXX

Issue: N3

Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing